

اقتصاد

فوق الطاولة

صحة رقمية

علي هاشم

بعد طول طلاق، أعادت المخيلة الحكومية ارتباطها بالتطبيقات الرقمية في أكثر من موضع، فهدمت رئاسة مجلس الوزراء لاستبدال قنوات مراسلاتها التقليدية بأخرى رقمية. قبل أن تلاحقها وعود حميمية لوزارة المالية بانتقالها إلى صياغة الموازنة القادمة باعتماد قواعد بيانات شبكية متخاطبة وموثوقة.

ما سبق كان أقرب للاختلاجات التي عادة ما يحفزها مشروع أعمق، وفي حالتنا هذه، جسست البطاقة الذكية التي تم انتشالها من ركام الذاكرة الحكومية قبل أيام، هذا المشروع الحيوي، ورغم عدم انتضاح مبركاته الأقفية والعمودية، يمكن للمرء تكوين تصور عنه، عبر مقتضب وزير المالية الذي قدمه خلال جلسة مناقشة الموازنة العامة تحت قبة مجلس الشعب، ملخصاً الأمر بـ«تعميم تجربة محافظة السويداء مع بطاقة المحروقات الذكية، وتذخيرها بسلع تموينية مدعومة».

ترتيب الأحداث، يشي بأن «الفكرة / الحصان» التي قادت عربة البطاقة الذكية، وما خلفها، بذغت خلال اجتماع رئيس مجلس الوزراء بالمحافظين، أو لربما قبله بقليل..

وفي كل الأحوال، فإن تناسبيتها الزمنية والمكانية، تحطّ بالفعل نقطة واضحة على آخر سطر جفاف الطول الاستراتيجية لأحد أبرز الوظائف الحكومية التي حاولت الحرب على سورية تعمية بصيرتها، والبده من آخر، متجاوزة بذلك بندا خطيرا في لوائحها التي أرغمتنا بربط قدرة الدولة في تقديم الدعم الاجتماعي إلى «مخلة» يقف على طرفي نقيضها قبولها باستمرار الأليات التقليدية في تقديم الدعم وما تتركسه من تقاسم الموارد المحدودة مع الفاسدين كشرط لازم له لاستمرار تدفقه..

أو وقفه، ومواجهة انعكاسات الخطيرة لانقطاع العلاقة النفعية بين الدولة ومواطنيها، وما يعنيه ذلك من أثمان مؤكدة على الصعيد الاجتماعي!!

وما بعد البطاقة الذكية، يبدو أن الحكومة اختارت استئناف إيصال ما انقطع من الدعم لمستحقيه، وقصصه قرون فساده الماسة في أن معاً، لا تحتاج التقانات الرقمية إلى تزكية في قدرتها الممهلة على تحييد شبكات الفساد، وتجربة محافظة السويداء حصدت نجاحاً كبيراً في هذا الجانب يمكن استشفافه -للمفارقة- من طبيعة الانتقادات المحمومة التي حاولت النيل منها، ميمطة اللثام عن رزمة المتضررين من ضبط الفساد المستحكم بقطاع المحروقات، وقياساً لذلك، فسيكون على البطاقة الذكية في طورها الأوسع أفقياً وعمودياً، التيقن من أن المقاومة التي أبدأها بعض قوى العطالة هناك، ليست سوى عينة مخففة لما ينتظرها هنا، ولربما، ونحن إذ نسنند ظهورنا إلى مقاعدنا، فلن يطول بنا الوقت قبل أن نرقم بألم العين ما

ستعرضه له البطاقة الذكية من اختبارات إجهاد متتالية، لا بل قد يقبض لنا أن نسمع -بوضوح- نهيز الفئران الساعية لضرب مرتكزاتها!.. لم يصادف أن تخلى الفساد الداخلي عن مثابرتة في الانتقام لخسائره التي ستكون كبيرة ومؤسسية في حالة بطاقة الدعم الذكية، ولذلك، يتطلب منا الأمر حسن الظن به وانتظاره بحسم عند أول مفترق لتعطيها.

وزير الكهرباء يجزم: حلّ مشكلة التقنين قاب قوسين أو أدنى.. والموضوع متابع من أعلى السلطات



الوطن

أكد وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي أن واقع الكهرباء مقبول، وأن حل مشكلة زيادة ساعات التقنين هي قاب قوسين أو أدنى، وسوف تحل بالقرب العاجل بمجرد وصول ناقلات النفط إلى المرفئ السوري، التي تواجه حصاراً شديداً. مؤكداً أن الموضوع يتابع من أعلى السلطات والتقصير ليس من الدولة ولا الحكومة ولا وزارة النفط أو الكهرباء بل هناك نحو ٦٠٠ مسلح حاولوا الدخول إلى محطة حمرة التي كلفت ٥٠٠ مليون يورو استطاعت أكثر من ٦٠٠ ميغاواط.

جاء ذلك خلال مناقشة موازنة الوزارة في لجنة الموازنة بمجلس الشعب يوم أمس. لافتاً إلى أنه منذ أكثر من أربع أشهر كان وضع الكهرباء جيداً ومقبول بالنسبة للجمع للأمر الذي يؤكد أن المنظومة الكهربائية تعمل بآتم الجاهزية ويكل مكوناتها ونحن نبذل أقصى ما نستطيع لتأمين احتياجات المواطنين.

مشارياً إلى أن ٥٠٪ من المحطات فقط بالخدمة هناك ٦ محطات بالخدمة فقط من أصل ١٣ محطة. وأضاف: إن قطاع الكهرباء مستهدف وخسائرها وصلت إلى ٨٣٣ مليار ليرة سورية. وأضاف: لو توفر ٥٠٠ ألف متر مكعب من الفيول يومياً و٧ ملايين متر مكعب من الغاز التي هي متاحة ممكن الغاء التقنين، لافتاً إلى أنه خلال الصيف والشتاء نستطيع أن نؤمن ٥٠٪ من الكهرباء للمواطن.

بدوره تساءل عضو البرلمان بطرس مرجانة عن عود وزارة الكهرباء بالتعاقد منذ الشهر السابع ٢٠١٥ على شراء مولدات وحتى تاريخه لا يزال الموضوع غامضاً وبعيداً عن الشفافية مشيراً إلى أنه منذ بدء الأزمة في حلب دفع المواطن الحلبى من جيبه أكثر من ٥٠ ملياراً ثمناً للأبواب وما هو مطلوب التفكير بطريقة علمية ولو تم استمرار هذه الأموال لاستطعن أن تشغل محطة حرارية

مرجانة: الحلبيون دفعوا ٥٠ مليار ليرة ثمناً للأبواب

اعتمادات بقيمة ٤٤,٧ مليار ليرة لوزارة الكهرباء، على حين في العام الحالي ٣٣,١٥ مليار ليرة أي بزيادة مقدارها ١١,٥٥ مليار ليرة ونفذت منها ٢٥,١٨ مليار ليرة بنسبة تنفيذ ٧٦,٦٪ في حين بلغت اعتمادات الصحة للعام ٢٠١٧ نحو ١٨,٠٥٤ مليار ليرة بزيادة مقدارها ٥,٦ مليارات ليرة.

وبخصوص وزارة الأوقاف قال: إن اعتماداتها للعام القادم ١٥,٦ مليون ليرة، في حين كانت في العام ٢٠١٦ بحدود ١٠٥ ملايين ليرة ونفذت من خطتها ١٤ مليوناً أي بنسبة ١٣٪.

كاملة. بدوره أكد وزير الصحة نزار يازجي أن الوزارة أمّنت حاجتها من اللقاحات للعام القادم من كوبا. وفي تصريح له «الوطن»، أكد رئيس لجنة الموازنة والحسابات بمجلس الشعب حسين حسون أن مناقشة المجلس للخطط الاستثمارية للوزارات مستمرة لمدة أسبوعين على التوالي، مؤكداً أن الطروحات التي تقدم بها النواب محفّة والواقعية وتلامس الواقع المعيشي للمواطن وبالتالي جاءت ردود الوزراء مناسبة للطروحات.

وأشار إلى أن الموازنة للعام ٢٠١٧ رصدت

التجار والتموين: آلية جديدة لتسليم الـ١٥٪ من المستوردات الأساسية للوزارة

الوطن

بحثت غرفة تجارة دمشق ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك خلال اجتماعهما أمس عدداً من الشروط التي تتعلق بتخليص آلية تسليم التجار المستوردين لنسبة الـ١٥٪ من البضائع المستوردة والتي تتضمن المواد الأساسية

الدفعة الثانية في حال امتناع أي مؤسسة عن الدفع للمستحققات المترتبة عليها لأي سبب، وفي هذه الحالة لا يلتزم التاجر بتسليم نسبة الـ١٥٪ من مستورداته للمؤسسة التي تبرئ ذمتها له، حيث طلبت غرفة تجارة دمشق عبر ممثليها في هذا الاجتاع إحالة هذه المواضيع إلى مجلس إدارة الغرفة قبل اعتمادها.

والأعلاف والرز والسكر والشاي والسردين والتوتنا والزيوت والسمون النباتية، حيث اتفق الجانبان على أن يكون استلام هذه المواد من المؤسسات المذكورة من المرفأ السوري، على أن يكون الدفع مباشرة عند استلام البضاعة بموجب شيك أو حوالة أو أي وسيلة دفع أخرى. وتم البحث كذلك في أن يعفى التاجر من تسليم

من يملك أرض كيوان في دمشق؟

وزير السياحة لـ«الوطن»: الأرض ملك الوزارة والشركة المستثمرة لم تنفذ قرار المحكمة

باستثناء الجامعة وذلك لوجود ٣ آلاف طالب، وذلك سعياً من الوزارة لدعم التعليم الجامعي في ظل الظروف التي يمر بها القطر، حيث قامت الوزارة بالترتيب باتخاذ قرار إخلاء أرض كيوان من الجامعة الخاصة على الرغم مما أحدثه هذا العقد بين الشركة الخاصة والجامعة الخاصة من إشكالية، وعلى أساس أن تلتزم الجامعة بدفع المبالغ المترتبة عليها نتيجة الهدوى الاقتصادية أو مبلغ التعاقد الجديد بعد الإعلان عن المشروع. وبين الوزير أن الحكم صدر من المحكمة بعدم البحث في وقف التنفيذ لكون الوزارة قامت باستلام الأرض وطالبت المستثمر بناءً عليه بإخلاء الموقع من الإشغالات، ولكن الشركة الخاصة لم تنفذ حكم القضاء.

وأكد وزير السياحة أن الوزارة قدمت وتقدم مستخدم كل التسهيلات للمستثمرين والمشايخ وأن الاستثمار الصحيح الذي تعمل عليه هو الذي يحقق مصلحة المواطن والمستثمر وخزينة الدولة، وليس استثماراً لمجرد التعاقد من دون هذه الأهداف أو الذي يتعثر لاحقاً، والوزارة حريصة على ذلك من خلال رؤيتها الجديدة بطريقة طرح المشاريع السورية، ومصصاف ١٠٥٥ قرصاً بقيمة ٣٣١ مليون ليرة سورية، وبلغ عدد القروض الممنوحة عبر فروع المصرف في محافظة حمص ٥٩٤ قرصاً بقيمة تجاوزت ١,٩ مليار ليرة سورية وريف دمشق ١٤١ قرصاً بقيمة تجاوزت ٥٥ مليون ليرة سورية وحبس ٩٦٧ قرصاً بقيمة تجاوزت ٣١٧ مليون ليرة سورية والحسكة ٣٢ قرصاً بقيمة تجاوزت ١٥ مليون ليرة سورية ودرعا ٣٢ قرصاً بقيمة ٩٠٠ ألف ليرة سورية.

الشركة بإقامة مهرجانات مؤقتة (غير واردة بالبعد)، تم منحها وبالتنسيق مع محافظة دمشق عام ٢٠١٤ موافقة مشروطة بتعديل بدل الاستثمار إلى ٢٠ مليون ليرة سورية حتى نهاية العقد، ولكن الشركة وعلى الرغم مما قدمته الوزارة فإنها وبهدف التهرب من تسديد بدلات الاستثمار الجديدة المستحقة والواجبة عليها وطمعا منها بالاستئثار بالعقار مجدداً ولقرب أجل انتهاء مدة العقد وتهرباً من التسليم، لجأت إلى التحكيم عام ٢٠١٥، بدعوى أن محافظة دمشق هدمت جزءاً من الاستثمارات عام ٢٠١٢ نتيجة الظروف في سورية، وذلك بغاية تحصيل حكم بتسديد العقد وادفعت الوزارة أمام هيئة التحكيم بعدم صحة الدعوى جملة وتفصيلاً والتصمت ردها سناً للعقد الناظم لعلاقة الطرفين، مشيراً إلى أن الدعوى ما زالت قيد النظر.

وأضاف وزير السياحة إن الشركة خالفت أيضاً من خلال قيام المستثمر بإبرام عدة عقود ومنها عقد مع الجامعة الدولية حتى عام ٢٠١٩ على الرغم من معرفته ومعرفته الجامعة الدولية أن العقد ينتهي عام ٢٠١٦، وهي مخالفة تسجل على الجامعة أيضاً، علماً أن قيمة العقد بين الشركة والجامعة الدولية تتجاوز ٢٠٠ مليون ليرة سورية سنوياً بالنسبة للجامعة فقط. وبعد انتهاء مدة العقد قامت وزارة السياحة باستلام الأرض، واستلام الطعنين الموجودين

بالموجبات التي أدت إلى إبرام العقد حيث أشادت أبنية بمواد ثابتة مخالفة لأحكام العقد ومن دون الحصول على الترخيص اللازم ما أدى إلى قيام محافظة دمشق بهدم جزء من المخالفات فقط عام ٢٠١٢ واستمرت استثمارات الشركة (وأعطت العديد من الاستثمارات الفرعية). وأشار يازجي إلى أن الوزارة قدمت كل التسهيلات اللازمة من المراسلات لتمام متطلبات الاستثمار وتقسيم بدل الاستثمار في حينه، ونتيجة لمعتمات الظروف الحالية وخدمة اللسيرة التعليلية وبعد مخالفة



أبرمت عقد إشغال على جزء من أرض كيوان العائدة لوزارة السياحة بمساحة ٦ دونات مع المستثمر ولدة ٥ سنوات غير قابلة للتديد من تاريخ ٢٠١١/٧/٣ ولغاية ٢٠١٦/٧/٣ وببدل استثمار نحو ستة ملايين وخمسمئة ألف ليرة سورية، إضافة إلى شرط جزائي ضمن العقد تقدم فيه الشركة الخاصة المستثمرة للأرض بمبلغ مئة ألف ليرة سورية عن كل يوم تأخير في إزالة الإشغالات والتسليم والإخلاء، مضيفاً إلى الشركة قامت بإشغال العقار واستثمار منذ تسلمها الموقع بتاريخ ٢٠١١/٧/٣ ولم تلتزم

المحور السياحي المهم، الذي يتضمن مشاريع سياحية عالية المستوى، من تصنيف خمس نجوم، مع مراعاة وجود مساحات خضراء تتناسب مع أهمية المحور السياحي في أرض كيوان، مؤكداً أن المهم هو في النهاية فائدة هذا المكان على المواطن، سواء كان المالك وزارة السياحة أم محافظة دمشق، لكن بموجب الوثائق فالأرض تملكها الوزارة، وتتعاون مع المحافظة لتنفيذ رؤية الحكومة في هذا المحور السياحي.

وأوضح وزير السياحة أن الوزارة كانت قد

علي محمود سليمان

أشارت ملكية أرض كيوان في دمشق جدلاً، مؤخراً، فبينما تدعي الوزارة ملكيتها للأرض، يظهر كتاب من محافظة دمشق إلى رئاسة مجلس الوزراء يطلب من الوزارة إفراغ مساحة (١٥٠ دونماً) لإنشاء حديقة عليها، وهذا كان من قرابة الشهر!

وللحث في إشكاليات هذه الملكية، والوقوف على الدوافع والوثائق الموجودة لدى وزارة السياحة حول القضية، التقت «الوطن» وزير السياحة بشر يازجي، الذي أصر على ملكية الوزارة للأرض، مبيناً أن أرض كيوان في دمشق مستملكة لمصلحة وزارة السياحة بموجب المرسوم ١٩٧٦ لعام ١٩٧٣ والرسوم ٥٦٣ لعام ١٩٧٤ لاستلام الوزارة لأرض كيوان، إضافة إلى صدور قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم ٩٠ تاريخ ٢٠٠٤/١/١٧ الذي يقضي باستخدام الأرض كحديقة ببنية وتم التعديل بموجب القرار ٣٥٤ تاريخ ٢٠١١/١١/٢٤ الصادر عن المجلس الأعلى للسياحة الذي أعاد توظيف الأرض وفق مرسوم الاستحداث (كمشايخ سياحية).

منوهاً بوجود تعاون بين الوزارة ومحافظة دمشق لكونها المسؤولة عن منح ضابطة البناء، من أجل تنفيذ رؤية الحكومة حول الأرض، والتي تقرر أن تضم منشآت سياحية تليق بهذا

٣٥,٦ ألف مواطن اقترضوا ١٢,٢ مليار ليرة من «التوفير» في ١٠ أشهر

سورية، وبلغ عدد القروض الممنوحة للمتقاعدين ١٥١٧ بقيمة إجمالية بلغت أكثر من ٣٠٢ مليون ليرة سورية، كما منح المصرف ٧ قروض سكنية للعاملين بالمصرف بقيمة إجمالية بلغت ٩ ملايين ليرة سورية. وبين المصدر أن سهولة المصرف حتى نهاية شهر تشرين الأول من العام الحالي وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٨٨/م/ن ب لعام ٢٠٠٩ بلغ ٤٥٪.

أكثر من ١٤٣ مليار ليرة سورية، كما بلغ مجموع الإبداعات من ٢٠١٦/١/١ وحتى ٢٠١٦/١٠/٣١ أكثر من ١٠١,٢ مليار ليرة سورية، على حين بلغ مجموع السحوبات ٩٧,٣ مليارات ليرة سورية، وبلغ الميزان بين السحوبات والإبداعات ٣,٨ مليارات ليرة

سورية، وبلغ عدد القروض الممنوحة للمتقاعدين ١٥١٧ بقيمة إجمالية بلغت أكثر من ٣٠٢ مليون ليرة سورية، كما منح المصرف ٧ قروض سكنية للعاملين بالمصرف بقيمة إجمالية بلغت ٩ ملايين ليرة سورية. وبين المصدر أن سهولة المصرف حتى نهاية شهر تشرين الأول من العام الحالي وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٨٨/م/ن ب لعام ٢٠٠٩ بلغ ٤٥٪.

أكثر من ١٤٣ مليار ليرة سورية، كما بلغ مجموع الإبداعات من ٢٠١٦/١/١ وحتى ٢٠١٦/١٠/٣١ أكثر من ١٠١,٢ مليار ليرة سورية، على حين بلغ مجموع السحوبات ٩٧,٣ مليارات ليرة سورية، وبلغ الميزان بين السحوبات والإبداعات ٣,٨ مليارات ليرة

سورية، وبلغ عدد القروض الممنوحة للمتقاعدين ١٥١٧ بقيمة إجمالية بلغت أكثر من ٣٠٢ مليون ليرة سورية، كما منح المصرف ٧ قروض سكنية للعاملين بالمصرف بقيمة إجمالية بلغت ٩ ملايين ليرة سورية. وبين المصدر أن سهولة المصرف حتى نهاية شهر تشرين الأول من العام الحالي وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٨٨/م/ن ب لعام ٢٠٠٩ بلغ ٤٥٪.

أكثر من ١٤٣ مليار ليرة سورية، كما بلغ مجموع الإبداعات من ٢٠١٦/١/١ وحتى ٢٠١٦/١٠/٣١ أكثر من ١٠١,٢ مليار ليرة سورية، على حين بلغ مجموع السحوبات ٩٧,٣ مليارات ليرة سورية، وبلغ الميزان بين السحوبات والإبداعات ٣,٨ مليارات ليرة

محمد راكان مصطفي

كشف مصدر مسؤول في مصرف التوفير له «الوطن»، أن المصرف وحتى نهاية شهر تشرين الأول من العام الحالي (٢٠١٦) منح ٣٥٩٩ قرصاً بقيمة إجمالية بلغت ١٢,٢ مليار ليرة سورية تم منحها عن طريق فروع ومكاتب المصرف في المحافظات بقيمة إجمالية للفوائد المتوقعة عن إجمالي القروض بلغ نحو ٤,١ مليارات.

وفي التفاصيل حسب نوع القروض لنفس الفترة بلغ عدد القروض التنموية للعاملين في الدولة ١٩٨٩٦ قرصاً بقيمة إجمالية بلغت أكثر من ٦,٣ مليارات ليرة سورية، على حين بلغ عدد القروض التنموية للعسكريين ١٤١٧٩ قرصاً بقيمة إجمالية بلغت أكثر من ٥,٥ مليارات ليرة

د

المركزي: الخبرات والكوادر الأجنبية في المصارف ساهمت في تحسين الأداء

إشارة إلى ما تم نشره في صحيفة «الوطن» بعددها الصادر بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٤ تحت عنوان «إلى رئيس مجلس الوزراء: الخبرات الأجنبية في مصارفنا بلا فائدة» تشير إلى أهمية توخي الدقة فيما تنشره وسائل الإعلام حول السوق المصرفي وأثره في أداء الأسواق عمومًا.

ويؤكد أن جميع المصارف العاملة في سورية سواء أكانت الخاصة منها أم العامة قد لعبت دوراً مهماً في مسيرة الاقتصاد في الفترة السابقة وقد

أسهمت الخبرات والكوادر الأجنبية في تحسين مستوى الأداء المصرفي وزيادة التنافسية، وما تزال المصارف العاملة عموماً مستمرة في خدمة مسيرة التنمية ويولي مصرف سورية المركزي أهمية كبيرة لاستكمال أسباب تفعيل دور جميع المصارف بالطرق المناسبة عبر تحسين أدوات السياسة النقدية للوصول إلى تمويل أكثر فاعلية في التنمية المطلوبة وأمان أكبر في عمليات التسليف.

مصرف سورية المركزي
الكتاب الصحفي